«وربة» أول بنك كويتي يطلق خدمة «ميزانيتي»

أعلن بنك وربة في بيان صحافي أمس عن إطلاق خدمة «ميزانيتي» وهي خدمة جديدة مقدمة من تطبيق بنك وربة، تمكن العميل من تحديد خطته للمصاريف الشهرية، ومتابعتها بطريقة سهلة وسريعة، من خلال الاطلاع الدائم على المصاريف الفعلية، ومقارنتها بالمبالغ المحددة مسبقا لكل فئة، واتخاذ القرارات المناسبة للتحكم في ميزانيته الشهرية.

وقال رئيس المجموعة الاستراتيجية والرقمية في بنك وربة محمد الشريف إن طرح خدمة «ميزانيتي»، تأتي ضمن إطار ريادة «بنك وربة» في طرح الخدمات، والحلول الرقمية تلبية لاحتياجات العملاء المصرفية، موضحا أننا في بنك وربة واكبنا أحدث التطورات العالمية وفي جعبتنا المزيد من الخدمات والمنتجات فهدفنا هو جعل حياة عملاء «بنك وربة» أكثر راحة وسهولة.

وأضاف الشريف أن الخدمة الجديدة «ميزانيتي» تجعل العميل يحدد الميزانية الخاصة به بطريقة سهلة وسريعة، من خلال الضغط على «ميزانيتي» في المنصة الذكية، أو من خلال اختيار الخدمة من الصفحة الخاصة بالخدمات، ثم الضغط على خيار «تحديد»، ومن ثم اختيار اليوم المناسب للعميل، من 1 إلى 28 من الشهر لبدء خطة الميزانية الشهرية، ومقارنتها بالمصاريف للفترة نفسها، وبعدها يتم تحديد المبلغ لكل فئة بالضغط على (+)/ (–)، أو من خلال إدخال المبلغ المطلوب باستخدام لوحة المفاتيح، وفي النهاية يتم حفظ التغييرات.

وأوضح الشريف أن هناك مميزات خاصة للخدمة الجديدة «ميزانيتي» تساعد على متابعة خطة الميزانية الشهرية المحددة مسبقا من قبل العميل، ومقارنتها بالمصاريف الفعلية، وحفظ الخطة الشهرية من قبل التطبيق، مع إمكانية التعديل في أي وقت، علما أنه في حال تخطي المصاريف للمبالغ المحددة للصرف مسبقا فإن «ميزانيتي» تساعد العميل في الحفاظ على خطته.

وأشار إلى أنه ومن خلال هذه الخدمة المبتكرة، فإن «بنك وربة» يعزز ريادته كمزود للحلول المصرفية المتقدمة، ومواكبة التطور التكنولوجي في الصناعة المصرفية، بطريقة تخدم احتياجات العملاء، ومتطلباتهم الفورية.

وذكر الشريف أن «بنك وربة» يستثمر وبقوة في الحلول الرقمية الرائدة، التي تمكن عملائه من استخدام الابتكارات البنكية، في تنفيذ معاملاتهم المصرفية وتلبية أهدافهم على المدى البعيد، مشيرا الى أن بنك وربة نجح في تمكين عملائه من الاستفادة من أفضل الخدمات والمنتجات، وإتاحة الفرص الجديدة أمام تيسير معاملاتهم البنكية وأنشطتهم التجارية، وذلك من خلال توفير البنك المزيد من الحلول سهلة الاستخدام.

واستطرد تصريحه قائلا: «إن» بنك وربة «يواصل مواكبة التحول الرقمي، وتطبيق خدمات ومنتجات متنوعة، وتحقيق أعلى معايير الكفاءة والاستخدام الأمثل، للموارد مع مواصلة تحقيق أعلى مستويات الابتكار وتعزيز قيم الريادة والابتكار والشراكة وتحمل المسؤولية.

محمد الشريف

«التجاري» يشارك في معرض «فود باز»

أعلن البنك التجاري الكويتي عن مشاركته بمعرض «فود باز» Food Buzz الذي سيقام في الساحة الخارجية لمجمع الراية على مدى يومين اعتبارا من 26 الجاري، والذي يتم تنظيمه بمشاركة عدد من الشباب الكويتي الطموح وأصحاب المشاريع الصغيرة.

وتأتي مشاركة البنك لهذا الحدث في إطار برنامجه الهادف إلى دعم المواهب والكفاءات الكويتية الشابة والإسهام في إعداد جيل جديد من الشباب المبدع في مجالات العمل الخاص من ناحية، ومساهمة من البنك في دعم وتبني أفكار الشباب الكويتي الطموح في مجالات العمل المختلفة المرتبطة بالأغذية والمشروبات من ناحية أخرى.

وبهذه المناسبة، قالت مدير عام ـ قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة هنادي المسلم: نؤمن في البنك التجاري الكويتي بالعنصر البشري وأهمية الاستثمار فيه بدعم العديد من الفعاليات المرتبطة بالشباب والجيل الواعد، ولطالما وضع البنك الشباب الكويتي الطموح ومشاريعهم الصغيرة في بؤرة اهتمامه عن طريق تقديم كل سبل الدعم والرعاية لهم ولأنشطتهم، معربة عن سعادتها بتواجد البنك في هذا المعرض الذي يهدف إلى إتاحة الفرصة للجمهور لتجربة تذوق الأطعمة المختلفة التي يقوم على إعدادها الشباب الكويتي الطموح، وكذلك التعرف على المأكولات المختلفة في المجتمع الكويتي.

هنادي المسلم

وسيقام على هامش المعرض جناح للبنك لتعريف رواد المعرض بأحدث المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه، إضافة إلى تعريفهم على الخدمات الإلكترونية التي يقدمها ومنها خدمة الـ T_pay.

هذا، ويواصل البنك التجاري الكويتي تأكيد مفهوم المسؤولية المجتمعية الشاملة من خلال دعم ورعاية الأنشطة والفعاليات المختلفة التي تهم جميع شرائح المجتمع، لاسيما فئة الشباب.

رفاهية الكويتيين مستمرة.. لـ 40 عاماً!

أكد رصد حديث أن يبقى الكويتيون خلال السنوات الـ10 المقبلة والى نحو أكثر من 40 عاما آخر، يعيشون حالة «رفاه»، في ظل نمو ديموغرافي ضعيف، مع توقعات باستمرار ازدهار النفط السلعة الأكثر رواجا عالميا على المدى القريب والمتوسط، فضلا عن زيادة احتمال نمو مستقبلي لإيرادات الاستثمارات الكويتية الخارجية والداخلية، بالإضافة الى توقع تعزز إيرادات الكويت غير النفطية بعد اكتمال إنجاز المشاريع الضخمة المتوقعة ضمن رؤية الكويت الجديدة.

وحسب رصد لمركز الخليج العربي للدراسات والبحوث (csrgulf) فإنه على عكس التحذيرات المحلية أو الدولية سواء من تقلبات أسعار النفط أو من تأثير تراجع إيراداته على حياة الكويتيين، وفي ظل نمو سكاني بطيء قد يصل بتعداد الكويتيين إلى نحو 1,7 مليون نسمة فقط بحلول عام 2030، وأكثر بقليل من مليونين في عام 2050، تزيد احتمالات توقع نظرة إيجابية لمستقبل رفاه الكويتيين على المدى القريب والمتوسط.

وقد ظهرت توقعات حاسمة ببقاء النفط سلعة رائجة في العالم خلال فترة الـ 15 عاما المقبلة على الأقل وقد تمتد لأكثر من 40 عاما وبأسعار تصل الى ما فوق 100 دولار للبرميل في 2050، وبالتالي تقلصت توقعات تأثر عائدات النفط للدول المنتجة مثل الكويت، فضلا عن توقعات بزيادة نمو إيرادات الاستثمارات الخارجية والداخلية الكويتية في المدى المتوسط، الأمر الذي يدعو الى تقلص المخاوف من احتمال زيادة الضغوط الاقتصادية على الكويت على المدى القريب أو المتوسط، وبالتالي تراجعت حدة درجة القلق حول مستقبل وضع الرفاه في البلاد مع توقع استقرار نمو دخل الفرد من الناتج الاجمالي المحلي. ويرجح رصد المركز أن تتقلص ضغوط الإنفاق الحكومي على البنى التحتية بعد انتهاء المشاريع الكبرى الجارية كشبكة الطرق والجسور والمطار الجديد والميناء. وهذا التقلص سيسهم في تعزيز اداء الاقتصاد وترشيد الإنفاق وتعزيز الإيرادات. كما سيستمر قطاع النفط المهيمن في دعم إيرادات الدولة مع توقعات تعزز أسعاره في المدى المتوسط، والزيادة التدريجية في حصة مبيعات النفط الكويتي في الاسواق العالمية تماشيا مع تعزز قدرتها الإنتاجية.

وستمثل أعباء الإنفاق على الرواتب والصحة والتأمين الصحي الأكثر استنزافا للموازنة، إلا أن الكويت ستستمر في تحقيق فوائض مالية من مبيعات النفط وإيرادات الاستثمارات الخارجية والايرادات المستقبلية للمشاريع الكبرى كمشروع الجزر المقرر أن يوفر دخلا بنحو 35 مليار دولار سنويا، وبالتالي فإن حدة المخاوف المتعلقة بأجيال المستقبل على المدى المتوسط تقلصت ما لم تحدث كوارث طبيعية او انسانية او عسكرية تضر بقطاع النفط او استثمارات الكويت في الخارج.

ووفقا للرصد، لا يبدو على المدى المتوسط أن النفط سينضب من باطن الأرض وأعماق البحار خصوصا في منطقة الخليج. لكن ما لم يحدث متغير كارثي يدفع الى هبوط أسعار النفط لمدة 10 سنوات متواصلة، سيتأخر إحداث تحول جذري للاقتصاد الكويتي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد ليبرالي لا مجال فيه للمواطن في المستقبل، إلا أن يتحول من مواطن مستهلك لنصيبه من الثروة إلى مواطن منتج يساهم في الثروة وتنمية البلاد. الا ان ذلك غير وارد في النظرة المستقبلية على المدى المتوسط.

وهنا تبرز أهمية ايجاد حافز حقيقي يدفع الى تغيير ثقافة الوظيفة لدى الفرد وقيام ثورة إدارية وتشريعية تجعل موازنة الكويت لا ترتبط بالنفط فقط بل بعوائد الاستثمار وإنتاجية المواطن.

«بيتك»: العقار الكويتي يواصل أداءه القوي في 2019

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن القطاع العقاري استمر في مستوياته المرتفعة التي سجلها منذ بداية العام الماضي، حيث ارتفعت قيمة التداولات خلال التسعة أشهر من 2019 إلى أكثر من نحو 2,8 مليار دينار بنسبة 10٪ عن الفترة نفسها في 2018، ويواصل القطاع العقاري أداءه القوي برغم تزامن الربع الثالث مع موسم الحج وعطلة عيد الأضحى المبارك، ما يعني انخفاضا لعدد أيام التداول، ما ساهم في انخفاض قيمتها عن الربع الثاني من العام الحالي.

واقتربت تداولات العقار خلال الربع الثالث من 969 مليون دينار منخفضة 4٪ فقط عن قيمتها في الربع السابق له، لكنها حافظت على مسار الارتفاع خلال الثلاث سنوات الماضية، حيث تعد قيمة التداولات ثالث أعلى قيمة في تلك الفترة، مدفوعة بأداء متفاوت للقطاعات العقارية، مع اتجاه تصاعدي ملحوظ لمعدلات الطلب على العقار متمثلا في عدد التداولات التي ارتفعت إلى 5,210 صفقات خلال التسعة أشهر من 2019 بزيادة 16٪ عن الفترة ذاتها من العام السابق له، بينما تراجع عددها في الربع الثالث بنحو 12٪ على أساس ربع سنوي، نتيجة انخفاض عددها في مختلف القطاعات، لكنها ارتفعت بنحو 10,5٪ على أساس سنوي. وشهدت القطاعات المختلفة خلال الربع الثالث أداء متفاوتا على أساس سنوي مدفوعا بأداء قوي للعقار التجاري، حيث جاء في مقدمة القطاعات الأخرى نتيجة زيادة في تداولاته بشكل كبير أدت لارتفاع تداولات القطاع إلى ثاني أعلى قيمة خلال 5 سنوات، بقيمة 197 مليون دينار بزيادة 40٪ على أساس سنوي، وتضاعف عددها 4 مرات على أساس سنوي مسجلا 157 صفقة، وارتفعت قيمة تداولات العقار السكني 24٪ حين بلغت 382 مليون دينار وارتفع عددها 11٪ على أساس سنوي الى 1138 صفقة في الربع الثالث، في حين انخفضت تداولات القطاع الاستثماري إلى 313 مليون دينار بنسبة 28٪ على أساس سنوي، وانخفاض 17,8٪ في عددها البالغ 357 صفقة.

ويلاحظ استمرار الاتجاه التصاعدي لمؤشرات التداول الاجمالية من حيث القيمة والعدد منذ الربع الأول من عام 2017. فمازالت التداولات العقارية للسكن الخاص تسير في اتجاه مستقر وتصاعدي وإن كانت تراجعت في الربع الثالث بشكل طفيف 1٪ عن الربع الثاني، وتراجعت عن أعلى مستوياتها خلال ما يقترب من 4 سنوات مضت، وصلتها في بداية العام الحالي، ومازال عددها يسجل مستوى مرتفعا تجاوز حاجز الألف صفقة إلا أنه أقل بحدود 3,8٪ على أساس ربع سنوي.

وعلى الرغم من التراجع المحدود خلال الربع الثالث 2019 لتداولات العقار الاستثماري عن الربع الثاني، إلا أنها مازالت تفوق مستوياتها في معظم الفترات خلال الأعوام الماضية، وقد انخفضت في الربع الثالث بنسبة 11٪ مع انخفاض كبير لعددها بنحو 17٪ عن الربع الثاني.

وقد عززت التداولات في العقار التجاري من اتجاهها التصاعدي بخلاف السكني والاستثماري، مدفوعة بزيادة قيمتها بشكل ملحوظ أي بنسبة 26٪ عن الربع الثاني، فيما مازال عددها عند مستوى استثنائي نتيجة وجود العديد من التداولات على المكاتب والمحلات التجارية خلال هذا الربع، إلا أن عددها سجل تراجعا خلال الربع الثالث 36٪ عن الربع السابق له. وفيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الثالث، فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع على مستوى الكويت إلى 658 دينارا لعقار السكن الخاص معززا الاتجاه التصاعدي لتغيرات الأسعار مرتفعة 2,8٪ على أساس ربع سنوي وتصل إلى 8,1٪ على أساس سنوي، في الوقت الذي تحسنت فيه مستويات أسعار العقار الاستثماري عن الربع الثاني متجاوزة متوسطا قدره 1,550 دينارا للمتر المربع، بزيادة طفيفة بحدود 0,5٪ عن الربع الثاني.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

HUMANSOFT
القابضة
(ش.م.ك.ع)

إعلان تذكيري لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية (المؤجلة)

يسر مجلس إدارة شركة هيومن سوفت القابضة (ش.م.ك.ع)، دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية (المؤجلة)، المقرر انعقادها يوم الإثنين الموافق 2/12/2019 في تمام الساعة 10:30 صباحاً وذلك في مقر شركة هيومن سوفت القابضة (ش.م.ك.ع) - شرق - شارع أحمد الجابر - مبنى دار العوضي - الطابق الرابع، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة هيومن سوفت القابضة

1- تعيين مراقب حسابات جديد لتكملة السنة المالية التي تنتهي بتاريخ 31/12/2019 ليكون من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبين الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2019 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.

كما نود التنويه بأنه تم تغيير مقر اجتماع الجمعية العامة العادية (المؤجلة) لشركة هيومن سوفت القابضة من المقر الرئيسي للهيئة العامة للصناعة ليكون في مقر شركة هيومن سوفت القابضة (ش.م.ك.ع) - شرق - شارع أحمد الجابر - مبنى دار العوضي - الطابق الرابع.

يرجى من السادة المساهمين الكرام المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية أو موكليهم الراغبين في الحضور، مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة (برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس) لإستلام بطاقات الحضور، وذلك أثناء مواعيد الدوام الرسمي.

مجلس الإدارة

محامو «كي جي ال»: متى سيتم التحقيق في الشكوى المقدمة إلى النيابة العامة؟

إلحاقا لما نشر بتاريخ 10 نوفمبر 2019 بخصوص الشكوى المقدمة من شركة «كي جي ال» للمناولة إلى النيابة العامة بخصوص تزوير محاضر تنفيذ إخلاء الأرض المخصصة لها من قبل مؤسسة الموانئ الكويتية بمنطقة ميناء عبدالله الصناعية، تساءل محامو «كي جي ال» متى سيتم التحقيق في الشكوى التي تقدموا بها إلى النيابة العامة منذ أكتوبر الماضي، خاصة انهم تأييدا للبلاغ المشار إليه تقدموا للنيابة العامة بنسخة من الحكم الصادر في الدعوى رقم (2019/13981 تجاري كلي/42) بتاريخ 10 نوفمبر 2019 القاضي ببطلان إجراءات التنفيذ وما ترتب على ذلك من آثار، والذي جاء بحيثياته أنه لما كان الثابت خلو محضري إثبات الحالة وتنفيذ الحكم من ساعة إقفالهما وهو من البيانات الجوهرية الواجب توافرها في محاضر التنفيذ وأن كلا المحضرين قد خلا من إثبات إشكال الشركة وهو الإشكال الأول مما حال دون ممارسة الشركة حقها.

وجدد محامو «كي جي ال» ثقتهم في أن النيابة العامة لن تدخر جهدا في كشف الحقائق كاملة بعد أن تجمعت لديها الأدلة الكافية لمباشرة التحقيق في تلك الوقائع سواء بالاستماع إلى إفادات شهود الواقعة أو الاطلاع على تسجيل كاميرات المراقبة الأمنية للموقع. وأكد محامو «كي جي إل» أيضا أن الشركة على استعداد تام لتقديم أية مستندات أو معلومات إضافية تطلبها النيابة العامة، معربين عن أملهم في تحقيق العدالة الناجزة في أقرب وقت إذ لا يتصور أن يتم حفظ شكوى تجمعت لها كل تلك الأدلة والبراهين على صحة الوقائع الواردة فيها دون مباشرة التحقيق فيها.

قطر: رفع إنتاج الغاز المسال 64٪ بحلول 2027

رويترز: أعلنت قطر أمس أنها تهدف لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 64٪ إلى 126 مليون طن سنويا بحلول 2027 لتفرض بذلك ضغوطا على شركات النفط الكبرى التي تتنافس لتأمين حصة في خطط التوسع في البلد الخليجي لكي تقدم أفضل عرض. وقال الرئيس التنفيذي لقطر للبترول سعد الكعبي للصحافيين في الدوحة إن الزيادة المقدرة في إمكانيات إنتاج قطر من الغاز الطبيعي المسال تأتي بعد أن أظهرت أعمال حفر وتقييم جديدة في مشروع توسعة حقل الشمال العملاق أن احتياطيات الغاز المثبتة للحقل تجاوزت 1760 تريليون قدم مكعبة. وأضاف الكعبي «يسرني اليوم الإعلان أن هذه الأعمال التقييمية.. أثمرت نتائج ممتازة، حيث أكدت الاختبارات الفنية للآبار التقييمية امتداد الطبقات المنتجة لحقل الشمال إلى عمق اليابسة القطرية في راس لفان وإمكانية إنتاج كميات ضخمة من الغاز في هذا القطاع الجديد». وأوضح الكعبي إن أحدث بئر تقييم (إن.إف_12) تم حفره في مدينة راس لفان الصناعية على بعد نحو 12 كيلومترا من الشاطئ. وقال إن هذه النتائج «ستمكننا.. من الشروع فورا بمباشرة الأعمال الهندسية الأساسية اللازمة لمشروع جديد يشتمل على خطين عملاقين لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بقدرة إنتاجية تبلغ 16 مليون طن سنويا هو ما سيزيد إنتاجنا من الغاز الطبيعي المسال من المعدل الحالي البالغ 77 مليون طن إلى 126 مليون طن يوميا بحلول 2027 أي بزيادة حوالي 64٪». وأشار الكعبي إلى أن ذلك سيؤدي إلى زيادة إجمالي إنتاج قطر إلى 6,7 ملايين برميل من المكافئ النفطي من نحو 4,8 ملايين خلال السنوات الثمانية المقبلة. وقطر من أكثر اللاعبين نفوذا في سوق الغاز الطبيعي المسال بفضل الإنتاج الضخم.